

## المعارضة المصرية تتصاعد ضد "التعديلات الدستورية" الخليج 2007-3-20

القاهرة - عماد فؤاد:

اشدت في مصر معارضة تشكيلات حزبية وأهلية ومدنية واسعة للتعديلات التي اقترح الرئيس حسني مبارك إجرائها على 34 مادة في الدستور المصري، والتي علمت "الخليج" أن الاستفتاء عليها سيكون يوم الاثنين المقبل. وأعلنت الحركة المصرية للتغيير "كفاية" عن مظاهرة احتجاج ضدها،

تنوي تنظيمها اليوم بالتزامن مع تصويت مجلس الشعب (البرلمان) عليها، وذلك عقب مظاهرتين لناشطات أمس، بينما كان مجلس الشعب يناقش التعديلات الخلافية في جلسة غاب عنها النواب المائة الذين كانوا قد غادروا جلسة أول أمس، وواصلوا أمس اعتصامهم. وكشفت مصادر سياسية لـ"الخليج" أن موعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية المقترحة تم تقديمه إلى 26 من الشهر الحالي بدلا من الأسبوع الأول من الشهر المقبل، كما كان محمدا، بسبب تزامن الموعد السابق مع أعياد الأقباط، فضلا عن سفر الرئيس حسني مبارك إلى الرياض لحضور القمة العربية. وواصل مجلس الشعب مناقشة الصياغة النهائية لمقترحات الرئيس مبارك بتعديل 34 مادة من الدستور، مع استمرار اعتصام نحو 100 نائب احتجاجا على انفراد نواب الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) بإقرار التعديلات.

وتعهد النائب مصطفى بكرى بعدم ترشيح نفسه في الانتخابات النيابية مرة أخرى إذا تمت الموافقة على تعديل المادة 88 من الدستور الذي يقلص الإشراف القضائي على الانتخابات، وقال إن هذا لا يستهدف فقط إسقاط مرشحي جماعة الإخوان المسلمين، لكنه يستهدف الجميع، وأصيب بكرى بأزمة صحية بعد الانتهاء من إلقاء كلمته.

وعقب انتهاء زعيم الأغلبية في مجلس الشعب الدكتور عبدالأحد جمال الدين من إلقاء كلمته دفاعا عن تعديل المادة وتقليص الإشراف القضائي، صرخ النائب من الحزب الوطني محمد حسني قائلا لرئيس المجلس فتحي سرور "هؤلاء جاءوا بفاض على كل صندوق، والآن يتراجعون"، وأشار إلى زملائه من نواب الحزب الوطني.

وعندما أشار النائب من الحزب الوطني زكريا عزمي إلى صعوبة إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل، وخصوصا مع زيادة عدد اللجان الانتخابية، تقدم رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد المعارض محمود أباطة باقتراح يتضمن إجراء الانتخابات من خلال مراكز الاقتراع، حيث يشرف القضاء على مجمع انتخابي يضم عدة لجان. وأيد النائب من "الوطني" كمال الشاذلي الاقتراح على أن يتم النص على ذلك في القانون وليس في الدستور، مؤكدا احترام الحزب الوطني للقضاء.

وعلى الرغم من ملاحظات جادة طرحها نواب حزبي الوفد والتجمع الوطني التقدمي الوحدوي ومستقلون حول شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية الواردة في تعديل المادة 76 من الدستور، إلا أن نواب الحزب الوطني تمسكوا بالنص المقترح.

وقال فتحي سرور إن تعديل المادة 88 كما جاء في تقرير اللجنة التشريعية في المجلس يتفق مع المعايير الدولية للإشراف على الانتخابات، حيث تشرف لجنة عليا على الانتخابات كما يحدث في معظم دول العالم، وأنه على الرغم من الفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية، إلا أن الحاجة تبرز أحيانا للاستعانة بالقضاة في بعض الأمور كرقباء وليس كمديرين، وأن التعديل يضمن الرقابة القضائية من خلال لجنة عليا تضم قضاة بنسبة 100%.

وأعلنت الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" أنها ستطلق اليوم مظاهرة أمام مجلس الشعب في اللحظات نفسها المقرر فيها التصديق على التعديلات المقترحة، ودعت كل القوى الوطنية للمشاركة في حصار مقر البرلمان ودعم كل أعضاء أحزاب المعارضة ونواب كتلة جماعة الإخوان المسلمين الذين قرروا مقاطعة التعديلات ورفضها جملة وتفصيلا.

وقال منسق "كفاية" الدكتور عبدالوهاب المسيري لـ"الخليج" إنه يدعو كل أحزاب المعارضة وحركات التحرر لأن تكسر الطوق المفروض على تداول السلطة، من خلال تفعيل التظاهرات بشكل مكثف، وأضاف إن الشارع المصري سوف ينزل، عاجلا أم آجلا، للشوارع وسوف يفاجئ النخب التي تراهن على صمته طويلا. وفي محاولة للحيلولة دون تدخل قوات الأمن لمنع المظاهرة، دعت كفاية 102 عضو معارض بالبرلمان

للخروج إلى الشارع والتغلغل في أوساط المتظاهرين، وقال رئيس كتلة نواب "الإخوان" في مجلس الشعب سعد الكتاتني لـ"الخليج" إن نواب المعارضة يعتزمون تفعيل المظاهرات في الأيام المقبلة، ورحب بالمشاركة في مظاهرة "كفاية".

وتظاهرت عشرات من أعضاء "اتحاد النساء التقدمي" أمام مجلس الشعب أمس، ونددن بالتعديلات الدستورية المقترحة، ورفعن لافتات كتبن عليها "يسقط تزوير الدستور ولا للدولة البوليسية". وقالت أمين الاتحاد فتحية العسال لـ"الخليج" إن هدف المظاهرة التي واجهت تكتلا من عناصر الأمن هو "فضح الممارسات التي يقوم بها الحزب الوطني الحاكم بفرض احتكار السلطة خلال المستقبل"، بحسب تعبيرها.

ونظمت عضوات في أحزاب العربي الديمقراطي الناصري والتجمع والوفد المعارضة أمس أمام مجلس الشورى وقفة احتجاجية ضد التعديلات المقترحة إجراؤها على الدستور المصري، وطالبن بتخصيص نسبة من المقاعد للمرأة في المجالس التشريعية، وتعديل المواد التي تقيد حق المرأة في الترشيح، وأعلن رفضهن لكل المواد التي يناقشها مجلس الشعب لإقرارها، لما تضمنته من "اعتداء على حق المرأة المصرية"، بحسب تعبيرهن.